والعمق امتداد ثالث فالفرق اعتباري ومجموع الثلاث جسم تعليمي لان
الحكما كانوا يبتدون به في التعاليم ومع وضعه جسم طبيعي لانه طبيعة من
الطبايع وحقيقة من ذوات الأشيا والخط طول فقط نهايته النقطة
وهي لا تقبل القسمة والسطح طول وعرض فيتركب من خطين فاكثر
والعرض بالفتح واما بالكسر فموضع المدح والذم من الانسان وبالضم الناحية
والجانب ق وبياض وحمرة الخز والتغير في هذا ولو بعلمه ق ولذة هي
ادراك ما هو خير عند المدرك من حيث هو كذلك والالم ادراك ما هو شر
كذلك ق من العدم الي الوجود الاولي حذف هذا لانه نفس الحدوث
فيلزم المصادرة الا ان يوزع ويجعل هذا دليل الافتقار المذكور بعد لا
الحدوث وقول العلامة الملوي يراد بالحدوث المسبوقية لا يدفع فان
المسبوقية كونه مسبوقا بالعدم لازم بين للخروج من العدم للوجود لا يثبت
ما لم يثبت فلا يجعل دليلا عليها ولا عكسه مع ما في ذلك من البعد والخروج
عن المالوف فتامل ق وصفاته بعضهم لا يذكرها نظرا الي انها ليست غيرا علي
ما ياتي فائدة الصفة والوصف والنعت مترادفة علي ما ثبت للغير وجوديا
او عدميا قديما او حادثا واخص منها المعني لانه قاصر علي الوجودي فلا يشمل
السلوب واخص منه العرض فانه قاصر علي الوجودي الحادث ثم استعمال الصفة
في المعني الاسمي دون المصدري فتامل ق من الموجودات وكذا الاحوال علي
القول بها من العالم فانها عليه من متعلقات القدرة ولم يعتبر لضعفه واقوي
ادلته ان الوجود ليس معدوما والا لم يكن شيء موجود او لا موجودا والا
لاحتاج لوجود فينقل الكلام له ويدور او يتسلسل فتعين انه واسطة
وفيه ان نفي الاشيا انما يتسبب عن رفع الوجود بثبوت نقيضه ونحن نثبته
كما نثبت السلوب وان كان مفهومها عدميا ونقول انه وجه واعتبار وهذا
كمواضع كثيرة يدل علي ان الاعتبارات لا ثبوت لها في الخارج البتة فانها ليست
من متعلقات القدرة والا لاحتاج التعلق لتعلق فانه من وجوه الاعتبار ايضا
ويدور او يتسلسل ولا تعد من العالم كالمعدومات باسرها ممكنها ومستحيلها

ويقول

ويقول شيخنا الاعتبار قسمان بحث لا ثبوت له الا في الذهن كاعتبار الكريم
بخيلا وما له ثبوت في نفسه وان لم يصل للوجود المصحح للروية كالوجود والابوة
والعالمية فقلت له هذا قول بالواسطة فاجاب بان ثبوت الحال المحال اقوي
من ثبوت الاعتبار فان الحال علي القول به له ثبوت في نفسه وثبوت في المحل
والاعتبار له ثبوت في نفسه دون المحل اي ولذلك صح اتصافه تعالي
بالحوادث الاعتبارية كالخلق والرزق مع ان ذاته لا تكون محلا للحوادث
وفيه انه لا يعقل ثبوت صفة لا في موصوف مع انه لا يخرج عن الواسطة
في الجملة وايضا لا ينبغي الجراة علي ثبوت شيء من الممكنات من غير تعلق
القدرة العلية به وان قال هو لا يضر ذلك الا في الموجودات الخارجية
لا مجرد الثبوت والقول بانه لا اثر لنا تاثيرها في الوجود فان العالمية لازمة للعلم
ميل للتولد وليس من اصولنا انما نسند كل ممكن للقدرة مباشرة وبالجملة
الاعتبار له من اسمه نصيب فلا ثبوت له الا في ذهن المعتبر ان قلت
ما الفرق بين الصادق والكاذب قلت الصادق وجوده في الذهن علي
وجه الانتزاع من الخارج فاذا شاهد شيا ابيض انتزع له الكون ابيض
فالخارج مويد له فيوصف بالصدق تبعا للمستند من الموجودات واما
اعتبار الكريم بخيلا فمجرد اختراع يعارضه الموجود خارجا فكان كذبا
ومن هنا يضيفون الكلي للافراد وان كان التحقيق عدم وجوده ولا في ضمنها
والا لتشخص فلم يكن كليا لان الذهن ينتزع من تلك الافراد معني
مشتركا بينها اعتباريا فهو كليها فليتامل واما المجردات الخارجة عن
الاجسام والاعراض وان كانت جواهر فلم يقم عليها دليل قاطع كما في كلام
السعد وغيره ولعلنا نتعرض لها ان شا الله تعالي في غير هذا الموضع ق
لان في كل علامة لكنه لا يستعمل الا في الكليات كالصنف لا الافراد اللهم
الا ان يلاحظ استعمال ما للكل في الجزء ق فيعلم به ولا دور لان توقف
العالم علي الصانع من حيث الوجود والتحقق لا المعرفة فتامل ق قدرة
الخ رتب الصفات علي حسب قربها من الاثر المستدل به وهو عكس ترتيبها

Copyright King Saud University